الأمم المتحدة

E/AC.51/2015/L.4/Add.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
22 June 2015
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

إضافة

مسائل التنسيق: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
(البند ٤ (أ))

تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الخامسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤ (E/2015/71).

٢ - وعرَضَت التقرير مديرةُ أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ثم أجابت على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

250615 250615 15-10265 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - رحبت الوفود بالتقرير، وأعربت عن تقديرها لما تضمنه من معلومات شاملة عالية الجودة عن عمل المجلس. وأقرت بفائدة التحسينات التي أُدخلت على الموقع الشبكي للمجلس. وأقرت بما يؤديه المجلس من دور متزايد الأهمية في تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، والقضاء على ازدواجية الجهود، وزيادة الفعالية، واستخدام الموارد بكفاءة أكبر لتعزيز التنمية والأمن الدولي. وقال أحد الوفود إن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لا غنى عنه لمنظومة الأمم المتحدة إذا أرادت الاستمرار في تحقيق النتائج وضمان اتساق السياسات فيما يتصل بتنفيذ الولايات العديدة التي أقرتها.

٤ - وأقرت الوفود بأن التقرير يحدد بوضوح الولايات الحكومية الدولية التي يستجيب إليها المجلس في عمله، وشددت على أهمية أن يواصل المجلس كفالة الاسترشاد بتلك الولايات في عمله.

٥ - ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها المجلس في سبيل تعزيز التنسيق والاتساق في مجالات لا سيما منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتغير المناخ. ورحب أحد الوفود أيضا بما يبذله المجلس من جهود لدعم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة، كتلك المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي هذا السياق، استفسر أحد الوفود عن مبادرة مشتركة بشأن التنمية السياحية تتولى دعمها تسع من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي مبادرة جرى تقديمها خلال المناسبة الرفيعة المستوى التي نظمها المجلس على هامش المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت بعض الوفود أيضا عن تأييدها للخطوات الأولية المتخذة لتنسيق المساعدة المقدمة على نطاق المنظومة تمهيدا للانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، رغم تشديد عدة وفود على ضرورة تجنب إصدار حكم مسبق على نتائج المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن تلك الخطة، ولا سيما فيما يتصل بالإجراء الذي ستتخذه المنظومة دعما لتنفيذ ذلك الإطار الإنمائي الجديد. وأشادت الوفود باختيار المجلس عمالة الشباب كمجال من مجالات تركيزه بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - ورحبت الوفود بالمساعدة التي تقدمها المنظومة إلى الدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استعراض المجلس لتنفيذ تلك الأهداف على الصعيد القطري، وطلبت معلومات أوفى عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها على ذلك الصعيد.

وطُلب توضيح ما إذا كان المجلس قد نظر، في سياق ذلك الاستعراض في الهدف ٨، المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٧ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الزراعة، جرى التشديد على أهمية تعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وإشراك هيئات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسائر الهيئات المالية المعنية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أشارت الوفود إلى الكُتيب القيّم الذي جمع فيه الفريق العامل المعني بتغير المناخ، التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، منشورات صدرت عن مكتبة منظومة الأمم المتحدة ونشرَها خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأشار أحد الوفود على وجه الخصوص إلى الحاجة المتزايدة إلى توعية الأُميين، والفئات التي لم تتلق تعليما كافيا، بهذه المسألة. وشجعت الوفود المجلس على كفالة صدور مساهمته في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في إكوادور في عام ٢٠١٦، في الوقت المناسب لتمكين الدول الأعضاء من استخدامها استخداما سليما.

٨ - ورحبت الوفود بجهود التنسيق المبذولة على نطاق المنظومة في التعامل مع المسألتين شديدتي الأهمية المتمثلتين في جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني. وطُلب تقديم تفاصيل عن التدابير الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في هذا الصدد، كما طُلب توضيح بشأن كيانات الأمم المتحدة التي قادت هذه المبادرة.

٩ - ورحبت بعض الوفود بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وإلى دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطرحت الوفود أسئلة بشأن نطاق التكليف المتعلق بتوحيد الأداء في الأمم المتحدة، وشددت على الطابع الطوعي لهذه المبادرة. وطُلب الحصول على معلومات مستكملة عن تأثير مرفق العمليات المشتركة في البرازيل، وهي معلومات من المقرر أن يتضمنها تقرير عام ٢٠١٥.

١٠ - وأكدت الوفود على الدور الحيوي الذي يؤديه المجلس في تحسين أساليب العمل وإبداء روح الابتكار فيما يتعلق بالمهام الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة، وكررت الإعراب عن تقديرها للمجلس لتركيزه، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على مواءمة أساليب العمل وتبسيطها في مجالات التمويل والمشتريات والموارد البشرية وخدمات الدعم المشتركة. وأشار أحد الوفود إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن نجحت في تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتوخي الشفافية فيه والمساءلة عنه. وحثت الوفود المجلس على مواصلة العمل في مجال إدارة الموارد البشرية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين

آليات التمويل والميزنة. وأشارت أيضا إلى أهمية تحليل أثر الأنشطة الإدارية في تحسين عمل المنظومة.

١١ - وفيما يتعلق بالمشتريات، رحبت الوفود بما أُحرز من تقدم ملحوظ في تنفيذ المبادرات التعاونية، ولا سيما زيادة فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء التي تطرحها الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود معلومات أوفى عن التكليف بمواءمة التوجيهات المتعلقة بالشراء، وعما تقوم به شبكة المشتريات من عمل فيما يخص إبرام اتفاقات طويلة الأجل لشراء المركبات والوقود. وأشار وفد آخر إلى أن التقرير لم يتضمن معلومات عن مواصلة نشر النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) في الأمانة العامة، ولا عن إمكانية تأثيره في عمليات الشراء، ولا سيما في المواقع الميدانية (مثلا، فيما يتصل بتوفير معلومات مستكملة آنية عن عمليات الشراء الجارية). ولاحظ أحد الوفود أن تحسين كفاءة عمليات الشراء وفعاليتها وتجنب الازدواج عند شراء أصناف تكون موجودة في المخازن أصلا، هي أمور تتطلب تحسين إدارة الأصول والمقتنيات وتنسيقها.

١٢ - وأبدت الوفود اهتمامها بالعمل الذي تؤديه شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل وضع تعريف موحد لتكاليف التشغيل. وطُرحت أسئلة عن السمات الخاصة للتعريف المتفق عليه، بما في ذلك ما إذا كانت المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها قد أقرت هذا التعريف، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦.

١٣ - وطلبت الوفود تفاصيلا أوفى عن الجهود المبذولة لضمان الاتساق والتكامل في مهام الرقابة وأعمال مراجعة الحسابات والتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نموذج ”خطوط الدفاع الثلاثة“ الذي وضعه معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وعن سُبل كفالة الاتساق بين نهج المساءلة ونهج إدارة المخاطر. وطُلب توضيح ما إذا كانت الهيئات الرقابية، مثل وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، قد استُشيرت بشأن النموذج المرجعي لإدارة المخاطر والرقابة والمساءلة قبل اعتماده من قبل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

١٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، رحبت الوفود بتبادل المعلومات بين مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء، وبإنشاء فريق عامل يُعنى بمواصلة تحديد الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية لإدارة الأداء، وذلك على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة

والخمسين. وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات عن الخطط التجريبية للمكافأة والتقدير على أساس الأداء، بما في ذلك فيما يتصل بإشارة التقرير إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في مجالات إدارة الأداء وتنقل الموظفين بين الوكالات وتعيين موظفين محليين، وأعربت عن اهتمامها بالتحديات التي ما زالت ماثلة وبسبل المضي قدما.

١٥ - وطلبت الوفود توضيحات عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٧ بشأن تعدد اللغات، ورحبت بالمبادرات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى الآن من أجل تعزيز تعدد اللغات وتيسيره. وشدد أحد الوفود على ضرورة توجيه الموارد إلى تعزيز قدرات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

١٦ - وطُلب الحصول على معلومات مستكملة عن حالة دراسة جدوى قابلية التشغيل البيني لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، على نحو ما جاء في الفقرة ٤٢ من التقرير، كما طُلب الحصول على معلومات أوفى عن مُصنّف بيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها لما تضمنه التقرير من معلومات مستكملة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، وأشادت بدور المجلس في الترويج لاعتماد تلك المعايير بهدف تحسين نوعية الإبلاغ المالي على نطاق المنظومة وزيادة الشفافية والمساءلة. وطُلب تقديم تفاصيل أوفى عن التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشترك.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - أكدت اللجنة مجددا توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة التي تشمل أيضا الاعتماد الطوعي لمبادرة ''توحيد الأداء'' على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات.

١٩ - وأقرت اللجنة بالإسهامات التي قدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٤ من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسات والمسائل التنفيذية والإدارية.

٢٠ - وأقرَّت اللجنة بالعمل الذي يقوم به المجلس من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفُرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحدِّ من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصداقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكررت اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، الاستمرار في معالجة هذه المسألة.

٢١ - وأحاطت اللجنة علما بإنشاء مرفق العمليات المشتركة في البرازيل في مسعى إلى ترشيد المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة من خلال توحيد خدمات الدعم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم معلومات عن آخر المستجدات بشأن هذه المسألة في سياق التقرير المقبل للمجلس.

٢٢ - وأشارت اللجنة أيضا إلى مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تبادل الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء من خلال تبادل الخبرات مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تعزيز الممارسات الجيدة في صفوف المنظمات الأعضاء.

٢٣ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعزز الاستخدام الاستراتيجي للاتفاقات الطويلة الأجل، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بأنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وأقرت اللجنة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس بهدف تحسين التعاون في أنشطة الشراء، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للبائعين المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الجهود التي يبذلها في هذا الصدد.

٢٥ - وأقرت اللجنة بالصلة الوثيقة القائمة بين القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعبئة القدرات والموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة التنمية العالمية المقبلة. وشددت اللجنة على الدور المحوري الذي سيضطلع به المجلس في كفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق المنظومة في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدَّم من المجلس إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، معلوماتٍ عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية.

٢٦ - وأحاطت اللجنة علما بإنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعت الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل، في إطار الولايات الحالية، التشجيع على إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المُضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم مدخلات من المنظومة بأسرها في خطة التنمية الحضرية الجديدة قبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقدها في جاكرتا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، لتمكين الدول الأعضاء من النظر في تلك المدخلات على النحو الواجب.

٢٨ - وأقرت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس للتحاور مع الدول الأعضاء بطرق منها على سبيل المثال لا الحصر، موقعه على شبكة الإنترنت، سعياً منه إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

٢٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل دعم اتباع نَهج منسق إزاء تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.